الفصل الأول

أ. نـوال بن صالح

2018
جامعة الملك سعود

مقدمة في الفكر المحاسبي

١- ماهي المحاسبـــــة:

- **المحاسبة تختص:** بالمعلومات المالية.
- **المحاسب هو:** من يتولى جمع ومعالجة المعلومات بطرق فنية تمكن من له علاقة بها من الاستفادة منها.

** اما المنتج النهائي لعمل المحاسب فيتمثل فيما نشاهده يوميا خلال ممارسة اعمالنا اليومية، كتقارير البنك المرسلة الموضحة لحركة الحساب، والتقارير المالية التي تنشر بالجرائد عن واقع المنشآت الاقتصادية.*

- **المنشأة الاقتصادية هي:** المصطلح الذي سوف يستخدم للتعبير عن أي: شركة، مصنع، مؤسسة، جمعية الخيرية، أو أي شكل له كيان اقتصادي.
- **التعريف الفني للمحاسبة هو:**

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) American- Accounting Association - المحاسبة بأنها "عملية تحديد وقياس وتوصيل للمعلومات الاقتصادية ليتمكن المستفيدون منها من التصرف في ظل رؤية واضحة".

- ومن التعريف السابق يتضح أن المحاسبة ، نظام معلومات يتكون من مدخلات يقوم بتجميع البيانات ومعالجتها للحصول على المعلومات التي تمثل مخرجات النظام، ثم تقوم بتوصيل تلك المعلومات للأطراف المستفيدة منها لاتخاذ القرارات. ويتم توضيح ذلك على الشكل التالي:

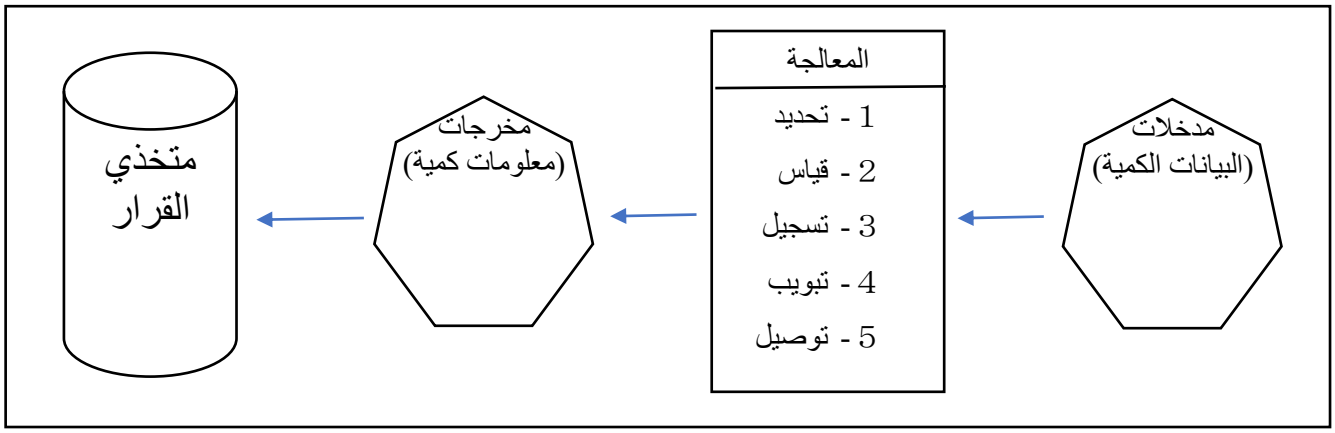

- **التعريف الحديث للمحاسبة هو:** لـــــغة الاعمـــال

المحاسبة كلغة في تحديد مدخلاتها (الاحداث المالية لوحدة محاسبية محددة) وترجمتها إلى لغة المحاسبين (القياس المحاسبي) ومن ثم إعادة ترجمتها إلى لغة المستفيدين (الإيصال المحاسبي)

٢-المستفيدون من المعلومات المحاسبية:

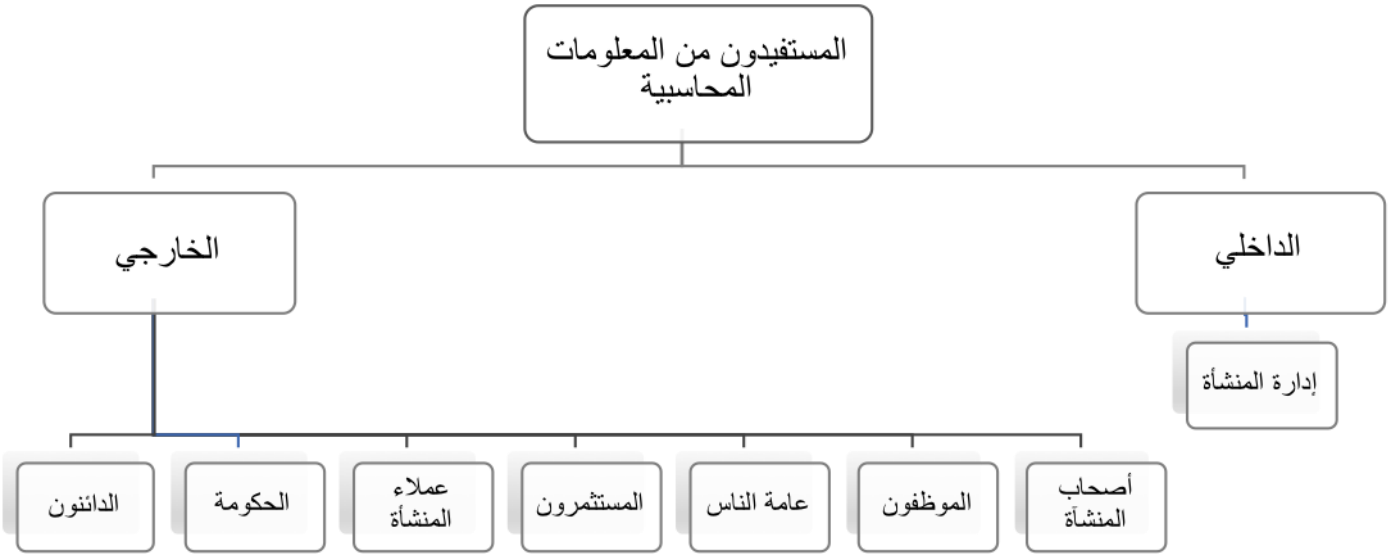

1- إدارة المنشأة:

يصعب على إدارة المنشأة اتخاذ القرارات المناسبة والعمل بشكل جيد بدون توفر نظام معلومات مالية فعالة. والنظام المحاسبي جزء من نظام المعلومات في المنشأة حيث يجمع المعلومات ويعالجها معالجة سليمة ويضعها أمام الإدارة لاتخاذ القرارات.

على سبيل المثال: الاقتراض بدل بيع الأسهم، بدون المعلومات الكافية يصعب للإدارة اتخاذ القرار.

2- أصحاب المنشأة:

أشكال المنشأة الاقتصادية:

- شركة فردية ← يملكها شخص واحد
- شركة أشخاص ← يملكها عدة أشخاص (تضامن)

يحتاج لتتبع احوال المنشأة التجارية والتعرف على النشاط أول بأول.

- شركة مساهمة ← يملكها عدد كبير من المساهمين فيها.

ليقرر التصرف فيما يملكه من استثمارات في هذه الشركة إما أن يبيع أو يبقى

- شركة لا تهدف إلى الربح ← الجمعيات الخيرية

للتعرف على أوضاعها والتحقق من أنها سائرة نحو تحقيق الهدف.

3- الدائنون:

إما ان يكونوا منشأة مالية كالبنوك وشركات الاستثمار إما من باع للمنشأة بالأجل. والدائن لا يعطي المال إلا إذا ضمن إعادة حقه له عن طريق ثقته فيمن يعطيه المال. حتى يثق الدائن بالمنشأة فانه يحتاج إلى معلومات مالية تساعده في اتخاذ القرار بالاقتراض أو عدمه، والتقارير المالية التي تعدها المنشأة في نهاية الفترة المحاسبية تكون هي مصدر هذه المعلومات.

4- المستثمرون:

- المستثمر من لدية أموال ويريد استثمارها في مشروع قائم أو مشروع جديد، والمستثمر لن يتخذ قراره إلا بعد توفر المعلومات الكافية عما يستثمر فيه. والتقارير المالية مصدر مهم لما يحتاجه المستثمر من معلومات.
- بعض الدول تطلب من شركات المساهمة عند طرح أسهمها للعامة أن تنشر معلومات مالية مفصلة عن حالتها حتى لا يظلل المستثمر.

5- الموظفون:

- يهتم الموظف في المنشأة الاقتصادية على استمرار وظيفته وترقيته وزيادة دخله. ولن يتحقق ذلك إلا في منشأة ناجحة.
- فالموظف يهتم بالأحوال التجارية والمالية للمنشأة حتى يحدد مصيره في المنشأة.

6- الحكومة:

- الحكومة تأخذ من المنشأة الاقتصادية

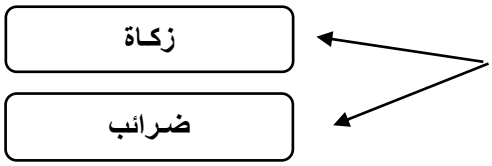

- والحكومة تمد المنشأة الاقتصادية

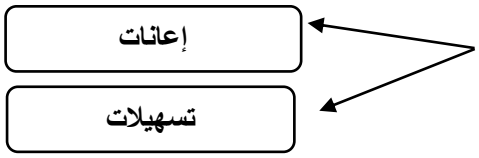

لذلك لا بد من توفر التقارير المالية لاتخاذ القرار المناسب وتحديد مقدار الزكاة أو الإعانة. وقد تكون الدولة شريك في أحد المنشآت وتحتاج للتقارير المالية حتى تساعدها في اتخاذ القرارات المناسبة للتخطيط، الإحصاء، .....

7- عملاء المنشأة:

- بعض المنشأت ينتج ليبيع لمؤسسات أخرى تبيع للمستهلك، والبعض الأخر تنتج سلعا تبيعها لمنشأت أخرى تعتبر بالنسبة لها مواد خام يتم تصنعيها ثم بيعها منتجات جاهزة.
- المورد من يبيع السلع لآخر، حيث العميل من يشتري السلع. (غالبا يشتري السلع بالأجل)

- العميل حريص على معرفة الأحوال والمعلومات المالية الخاصة بمنشأة المورد. لأن قوة المورد واستقرار وضعة المالي والتجاري يريح العميل فيما يتعلق بمصادر إمداداته.

8- عامة الناس:

- يقصد هنا كل من يستفيد من المعلومات المالية غير من ذكر سابقاً. على سبيل المثال:
  - الطلبة في الجامعة.
  - مراكز تجميع المعلومات.
  - مراكز الأبحاث.

٣-فروع المحاسبة:

١)المحاسبة المالية:

هي التي تعتني بتوثيق ومعالجة البيانات المالية وإيصالها للمستفيدين منها بشكل تقارير مالية تعد وفقا لمعايير متفق عليها لاستخدامها في اتخاذ القرارات. على سبيل المثال: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي.

٢)محاسبة التكاليف:

تعنى بتجميع ومعالجة المعلومات المالية للوصول إلى تكلفة الإنتاج إما بشكل إجمالي أو بشكل وحدة من وحداته. ومعرفة التكلفة مهمة لأغراض التخطيط والرقابة وأعداد التقارير المالية للإدارة وللأطراف الخارجية.

٣)المحاسبة الإدارية:

يرتبط بالمحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف، وهي تقوم بتحليل المعلومات المالية المستمدة من النظام المحاسبي ووضعها في شكل يمكن الإدارة من التصرف في ظل رؤية واضحة.

٤)محاسبة الزكاة والضرائب:

تعنى بتجميع ومعالجة المعلومات المالية للوصول إلى المبلغ الخاضع للزكاة أو الضريبة وهو ما يعرف بوعاء الزكاة أو وعاء الضريبة. ثم يتم عمل إقرار ضريبي للوصول إلى مقدار الزكاة أو الضريبة الواجب دفعه لمصلحة الزكاة والدخل.

٥)المحاسبة الحكومية:

تعتني بتجميع وتوثيق ومعالجة المعلومات المتعلقة بالمصروفات والإيرادات الحكومية للتأكد من: ضبط الأموال العامة، والرقابة على الأموال العامة، واستخدام الأموال العامة الاستخدام الأمثل

٦)نظم المعلومات المحاسبية:

تعنى بتصميم النظام المحاسبي والإشراف على تنفيذه واستخدامه. وتعنى بفحص ونقد النظم القائمة لمعرفة مدى استجابتها لتحقيق أعراض النظام المحاسبي.

٧)المـراجعة:

تعنى بفحص كل أو بعض أجزاء النظام المحاسبي لتحقيق غرضين أحدهما خارجي والآخر داخلي.

* المراجعة الخارجية (القانونية): تهتم بفحص التقارير المالية التي يعدها النظام المحاسبي وتتم المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المتفق عليها. وتنشر شهادة المراجع القانوني مع القوائم المالية.
* المراجعة الداخلية: تهتم بفحص كل أو بعض أجزاء النظام المحاسبي للتأكد من سلامتها ولتتأكد الإدارة من أن النظام يحقق الأغراض التي تهدف الإدارة إلى تحقيقها من هذا النظام.

٤-مجالات عمل المحاسب:

➢ المحاسب شخص مؤهل تأهيلا مهنيا وتكون مجالات عمله في:

أولاً: في مكاتب المحاسبة القانونية: وهي مكاتب مرخصة من قبل وزارة التجارة يقوم أصاحبها والعاملون فيها بتقديم خدمات محاسبية وهي باختصار كالتالي: -

- المراجعـة القانونيـة.
- الاستشارات الإدارية والمالية.
- إعداد إقرارات الزكاة والضرائب.

ثانياً: العمل في المنشأت الاقتصادية: يقوم بتجميع المعلومات المالية وتقييدها وترحيلها وتلخيصها لإعداد التقارير الماليـة.

ثالثاً: العمل في الأجهزة الحكومية:

- العمل في الإدارات المالية في الأجهزة الحكومية.
- العمل في أجهزة الرقابة الحكومية كديوان المراقبة العامة ووزارة التجارة.

٥- تاريخ تطور الفكر المحاسبي:

- بدأت العملية المحاسبية منذ بدأ الإنسان بتبادل الأشياء وهو ما يعرف بالمقايضة.
- استعمال المحاسبة يعود إلى عـــام 3600 قبل الميلاد، من أيام الحضارتين اليونانية والرومانية
- المحاسبة بشكلها المعاصر بدأت في المدن الإيطالية لعام 1430 ميلادية حيث وجدت سجلات محاسبية لتجار القرون الوسطى في ايطاليا (دفاتر محاسبية).
- بعد ذلك وجد كتاب لأستاذ الرياضيات الإيطالي لوكابشيولي Lucapacioli حيث نشر في مدينة البندقية في ايطاليا.
- ثم انتقلت إلى شمال أوروبا في القرن 17 وتطورت من مجرد مسك دفاتر إلى تحليل يؤدي إلى معرفة نتيجة المتاجرة في نهاية كل سنة.
- ثم انتقلت المحاسبة مع المهاجرين إلى أمريكا في القرن 19 وتعتبر النقطة المهمة في تاريخ الفكر المحاسبي حيث تبع ذلك اصدار مبادئ المحاسبة.

٦-تـاريـخ تطـور الـفكـر المحـاسبي في المملـكة والأجهزة ذات العـلاقـة:

- ظهرت الحاجة للمحاسبة الحديثة في نهاية العقد التاسع من القرن الهجري السابق عندما تكونت شركات مساهمة لتوليد الكهرباء. حيث بدأ المحاسبون من دول عربية مزاولة المهنة بترخيص من وزارة التجارة.
- ففي عام 1406هـ أصدرت وزارة التجارة ثلاث وثائق ذات تأثير قوي على تطوير الفكر المحاسبي في المملكة وهي:
  1) أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية.
  2) معيار العرض والإفصاح.
  3) معايير المراجعة.

٧-الهيكل العام للفكر المحاسبي:

- العملية المحاسبية تتمثل في:

I. حصول الإجراء: بيع أو شراء.
II. توثيق الإجراء: إعداد الفاتورة.
III. تقييد الإجراء: دفتر اليومية.
IV. ترحيل الإجراء: دفتر الأستاذ.
V. توصيل: التقارير المالية.

- المنتج المحسوس للمحاسبة هو القوائم المالية.
- هذه القوائم تعد وفق أسس محدده وهي ما يعرف في الفكر المحاسبي بـ:

معايير المحاسبة المتعارف عليها - Generally Accepted Accounting Standards

المعيار المحاسبي هو:

هي بيان للطريقة التي تتم بها معالجة مفردات القوائم المالية بشكل يؤدي إلى تجانس المعالجة بسجلات وقوائم المنشآت الاقتصادية التي تظهر بها مثل هذه البنود.

- أي أنه مهما كان شكل المنشأة فان القوائم المالية تعد بنفس المعايير، وذلك حتى تكون: \ واضحة للمستخدم ويمكن مقارنتها ببعضها البعض.

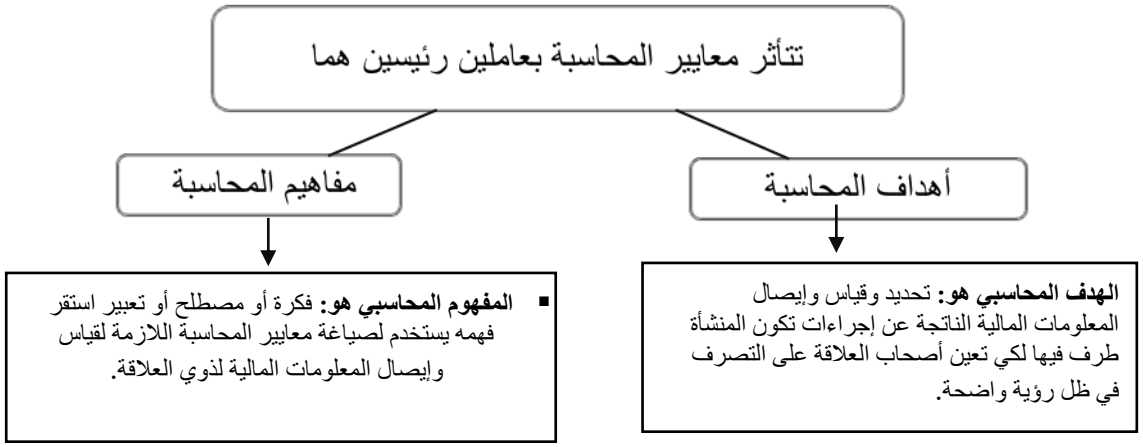

٨- مفاهيم المحاسبة:

مفاهيـم المحاسبـة الماليـة
Financial Accounting Concepts

مفهوم الوحدة الاقتصادية	مفهوم الاستمرار
مفهوم الفترة المحاسبية	مفهوم الوحدة النقدية ثابتة القيمة
مفهوم التكلفة التاريخية	مفهوم تحقق الدخل (الاعتراف بالإيراد)
مفهوم المقابلة (المضاهاة)	مفهوم الإفصاح التام
مفهوم الاستحقاق	مفهوم الثبات في استخدام السياسات
مفهوم الأهمية النسبية	مفهوم الحيطة والحذر
مفهوم الملائمة	مفهوم الثقة في المعلومات
مفهوم القابلية للمقارنة	

١ـ مفهوم الوحدة الاقتصادية: Economic Entity concept

من وجهة نظر المحاسبة، تعامل كل منشأة على أنها وحدة منفصلة عن مالكيها وعن المنشآت الأخرى ولها شخصيتها المعنوية المستقلة استقلالاً تامًا عن مالكها بصرف النظر عن الشكل القانوني لها.
يتضمن هذا المفهوم فصل العمليات المالية والسجلات المحاسبية في المنشأة عن المالك، وتنظم العلاقة بين المنشاة ومالكها عن طريق الحساب الجاري للمالك.

٢ـ مفهوم الاستمرار: Going Concern Concept

يقصد بالاستمرارية أن المنشأة وجدت لتستمر وأن المنشأة مستمرة في عملياتها لفترة من الزمن تكفي لإنجاز تعهداتها الموجودة، في ظل غياب دليل موضوعي على عكس ذلك ويترتب على ذلك أمرين:

- ما في المركز المالي من مفردات يعكس قيم تاريخية فقط.
- هناك مفردات معالجة على أساس أن المنشأة مستمرة. (الاستهلاك)

٣ـ مفهوم الفترة المحاسبية: Time Period Concept

يقتضي تقسيم النشاط الاقتصادي للمنشأة إلى فترات زمنية متساوية تعرف بالفترات المالية (غالبا ما تكون سنة)، ونهاية كل فترة يتم قياس نتيجة أعمال المنشأة بمقابلة الإيرادات والمصروفات خلال هذه الفترة. وبذلك تعد القوائم المالية للمنشأة في نهاية تلك الفترة.

٤ـ مفهوم الوحدة النقدية ثابتة القيمة: fixed Value Unit of Currency

محاسبيا تستخدم الوحدة النقدية أساسا للقياس. وتكون هذه الوحدة النقدية ثابتة القيمة على مدى السنين.

٥- مفهوم التكلفة التاريخية: Historical Cost Concept

يعني مبدأ التكلفة التاريخية: هي التضحية الفعلية التي قدمتها المنشأة من أجل الحصول على الأصل. وبذلك المعاملة المالية تثبت على أساس كمية النقود الفعلية (التكلفة) التي استخدمت في التبادل لتلك المعاملة. بعد إثبات تلك المعاملة فإن التكلفة تفيد في الدفاتر المحاسبية وتظل على ما هي عليه دون النظر إلى أي تغيير لا حق قد يحدث (فيما عدا الاستخدام) في قيمة تلك المعاملة. فمثلا شراء قطعة أرض تسجل بالقيمة التي اشتريت بها وتظل في السجلات بهذه القيمة بغض النظر عن التغيرات التي قد تحدث لقيمة الأرض فيما بعد.

- *تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية في المحاسبة أدى إلى تحقيق الموضوعية، مما أدى إلى زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية.*
- *وهناك من اعترض على هذا المفهوم بعد ارتفاع معدلات التضخم وأوجد مفهوم القيمة السوقية ولكنه لم يلاقي القبول مثل مفهوم التكلفة التاريخية. حيث مفهوم القيمة السوقية يقتضي تسجيل الأصول بقيمتها الحالية في السوق.*

٦- مفهوم تحقق الدخل (الاعتراف بالإيراد): Revenue Recognition

يعني هذا المبدأ أن المنشأة لا تعترف بالإيراد وتسجله في دفاترها إلا بعد تحققه فعلاً، ويتم تحديد نقطة تحقق الإيرادات عند حدوث واقعة البيع ويتم ذلك عند تسليم السلعة المباعة أو تقديم الخدمة. مقياس تحقق الدخل:

- أن يحصل الدخل فعلا بدليل مادي لا يحتمل الجدل.
- أن يتم من الإجراءات ما يجعله أصلا من أصول المنشأة.

مفهوم التحقق يساند مفهوم الموضوعية، الذي يقتضي وجود دليل مادي يؤكد حصول الإجراء أو حصول التبادل التجاري الذي نتج عنه الدخل

٧- مفهوم المقابلة (المضاهاة): Matching Concept

نتيجة لتقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية فإن الأمر يتطلب لتحديد صافي دخل الفترة المحاسبية أن يحمل إيراد الفترة بجميع المصروفات التي ساهمت في تحقيق هذا الإيراد بغض النظر عن واقعة تسديد هذا المصروف.

ويعتبر هذا المفهوم أساسا لعدد من معايير المحاسبة المالية كالاستهلاك والمقدمات والمستحقات ومصروفات البحث والتطوير.

٨- مفهوم الاستحقاق: Accrual Concept

المحاسبة تقوم على ثلاث أسس: 1- الأساس النقدي 2- أساس الاستحقاق 3- أساس مختلط بين الأساسين

<u>الأساس النقدي:</u>

يقتضي بأن تتم المحاسبة للإجراءات المالية التي صاحبها تدفقات نقدية
أي لا يثبت في الدفاتر إلا الإجراءات المالية النقدية

<u>أساس الاستحقاق:</u>

يقتضي أن تتم المحاسبة للإجراءات المالية التي تمت سواء صاحبها تدفق نقدي أم لا. مثالاً: البيع يسجل على أنه إيراد سواء كان نقدا أم بالأجل.

*مفهوم المقابلة ومفهوم الاستحقاق من المفاهيم الأساسية التي يحكم في ضوئها على عدالة تمثيل القوائم المالية

٩-مفهوم الإفصاح التام: Full Disclosure

يقصد به أن تشتمل التقارير المالية وملحقاتها من جداول أو تذييل كافة المعلومات التي تمكن المراجع من الاعتقاد بان القوائم المالية تمثل بعدالة دخل المنشأة ومركزها المالي ومصادر استخدامات الأموال في المنشاة.

ولكي يكون الإفصاح تاما فلابد من الإفصاح عن كل من:

- الطرق المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية عندما يكون هناك أكثر من طريقة *وأثر هذا التغير* فمثلا إيضاح طريقة الاستهلاك المتبعة، طريقة محاسبة المخزون، طريقة تحقق الدخل خاصة في المنشآت المقاولات
- القضايا المعلقة التي تؤثر على المنشأة سلبا وإيجابا وهي ما يعرف بالمطلوبات المحتملة
- الاحداث التي تقع بعد نهاية السنة المالية (الاحداث اللاحقة: هي التي تقع بعد نهاية السنة المالية وقبل اعداد القوائم المالية التي لها تأثير جوهري كحصول حريق)

١٠- مفهوم الثبات في استخدام السياسات: Consistency

يعني هذا المبدأ أنه عند قيام المنشأة بإتباع إجراء أو أسلوب محاسبي معين فإنه يجب أن لا يتغير من فترة لأخرى. ويعد مبدأ الثبات مبدأ هامًا لأنه يساعد مستخدمي القوائم المالية على تفسير التغيرات في المركز المالي والتغيرات في قائمة الدخل

يجب تطبيق نفس السياسة المحاسبية بين مختلف السنوات لكي يتمكن المراجع من المقارنة الرأسية أو الأفقية

يمكن تغيير السياسات بشرط أن يتم الإفصاح عنها في ملحقات القوائم المالية والإفصاح عن أثر ذلك التغيير على القوائم المالية

١١- مفهوم *الأهمية* النسبية. Materiality *Concept*

يمكن الخروج عن معايير معينة إذا لم يكن لها تأثير جوهري على عدالة القوائم المالية، أو أن اتباع المعايير يحمل تكاليف أكبر من المنفعة، فانه يمكن للمحاسب أن لا يطبق المعايير والإجراءات المحاسبية حرفيا.

تقدير الأهمية النسبية يعتمد على تقدير المحاسب الشخصي

١٢- مفهوم الحيطة والحذر: Conservatism Concept

أخذ الخسائر المتوقعة في الاعتبار قبل حدوثها وعدم أخذ الأرباح المتوقعة في الاعتبار ألا عند تحققها. (التحفظ) وعلى سبيل المثال مبدأ تقييم المخزون السلعي بالتكلفة أو السوق أيهما أقل.

١٣- مفهوم الملائمة: Relevancy Concept

أن تكون المعلومات المالية التي تظهر في القوائم المالية ذات تأثير على ما قد يتخذه قراء القوائم المالية من قرارات. مثلاً: الإفصاح عن الخصم التجاري لا يفيد قراء القوائم المالية

١٤- مفهوم الثقة في المعلومات: Reliability Concept

يقصد به اتصاف المعلومات المالية بالموضوعية وبصحة القياس.

الموضوعية: إذا خلت المعلومات من أي دليل أو إشارة للتحيز يمكن أن يستخدمها طرفين متعارضين المصالح، كالبائع والمشتري.

صحة القياس: إذا وجد دليل مادي على صحة المعلومة، كشراء بضاعة بمبلغ مليون ريال من سوق تنافسي

١٥- مفهوم القابلية للمقارنة: Comparability Concept

يقصد أن تساعد المعلومات المالية على مقارنة موضوع المعلومة إما مقارنة رأسية أو مقارنة أفقية.

ويقتضي هذا وجود أساس واحد لعرض المعلومات حتى تكون المقارنة سهلة وبين منشأة وأخرى أو بين عدد من السنوات في نفس المنشأة.